

في ختام ملتقى الكويت الثاني للتأمين

# حمد المرزوق: الكويت تواجه صعوبات في الاندماج بين قطاعي التأمين والمصارف

الدعاية الاعلانية لتغيير ثقافة أفراد المجتمع تجاه المنتجات التامينية ونشاط التأمين بوجه عام، وضعف المراكز المالية لشركات التأمين، الأمر الذي ينبغي معه اتباع أفضل الممارسات والاستمرار في تعزيز رؤوس أموال الشركات العاملة في السوق الكويتي وتقوية مراكزها المالية لزيادة قدرتها على تحمل المخاطر وخاصة ما يتعلق منها بالمشروعات الاقتصادية الكبرى، ولاشك أن رفع متطلبات رأس المال من 150 ألف دينار إلى 15 مليون دينار لشركات إعادة التأمين، و5 ملايين دينار لشركات التأمين يعتبر خطوة نحو الإصلاح وسيؤدي خروج الشركات الضعيفة، بالإضافة إلى وجود شركات صغيرة تفكر في المهارات الكافية لضمان جودة استثمار الأموال وإدارة المخاطر، والمنافسة الضارة بين الشركات نظراً لمحدودية سوق التأمين وعدم توافر تغطيات تامينية متنوعة مما قد يدفع بعض الشركات لقبول تغطية أخطار بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية، وقد يؤدي ضعف قياس المخاطر التي تواجهها شركات التأمين إلى زيادة حجم التعويضات التي تدفعها الشركات وزيادة عمق المشكلة. وحول التحديات الخاصة بالجوانب التنظيمية ذات الأثر على التأمين المصرفي على مستوى العالم، أشار المرزوق إلى أنه وفقاً لتعليمات «بازل 2»، فإن استثمارات البنوك في حقوق ملكية شركات التأمين التي تزيد على 20٪ يتم استقطاعها من قاعد رأس المال، ويكون الاستقطاع بنسبة 50٪ من الشريحة الأولى، و50٪ من الشريحة الثانية، وفي حالة أن كانت هذه الاستثمارات تقل عن 20٪ فإنه يجب تصنيف الانكشاف لمخاطر هذه الاستثمارات على أساس درجات الجودة الائتمانية.

وكذلك على وجود بعض التحديات التي تواجه قطاع التأمين المصرفي، منها ضعف الوعي سلباً على الأشخاص والمؤسسات، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الفدرات الفنية للجهات الرقابية على شركات التأمين لتضم خبراء متخصصين في هذا النشاط بما يمكنهم من الرقابة على أعمال التأمين والاستثمار والاحتياطيات الفنية والمخصصات لدى الشركات بما يكفل ضمان توافر الملاءة المالية وزيادة القدرة التنافسية محلياً ودولياً، فليس عن إيقاف إصدار تراخيص لخاصة شركات تأمين جديدة، وتنظيم المنافسة داخل السوق منق الممارسات الضارة به. كما أن هناك التحديات ذات الصلة بشركات التأمين، ومنها ضعف التنوع في المنتجات التامينية التي تقدمها الشركات، وعدم كفاية

الإمكانات المتاحة بالنسبة للتأمين المصرفي، ففي آسيا هناك تخفيف للقيود التنظيمية. وتختلف الأطر التشريعية بشكل كبير في آسيا، إلى جانب ذلك فإن البنوك محظور عليها أن تتقاسم قواعد البيانات الخاصة بالعملاء.

وحول الأسباب التي تعزز نجاح البنوك لتسويق منتجات التأمين، قال المرزوق إن البنوك تنظر إلى التأمين بنظرة مختلفة وجديدة، حيث أن معرفتها بعملاتها ستسفر عن إصدار منتجات تنقسم بالبساطة والشفافية وتلاءم مع دخل العملاء، كما تتمتع البنوك بسمعة جيدة جعلتها محلاً للثقة عملاتها فيما تقدمه من خدمات مصرفية أو أي منتجات أخرى، كما أن هذه الثقة تجعل العملاء يعتمدون عليها كمستشار مالي، بالإضافة إلى الاستفادة من قدرتها على منح القروض في الترويج للمنتجات التامينية ذات الصلة بها، كما أنها تفضل بيع منتجاتها بالتجزئة بأعداد كبيرة وبهامش ربح منخفض، علاوة على ذلك العلاقة القوية وتوافر المعلومات التفصيلية (تتعلق بمستوى الدخل والملاءة)، عن العملاء.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.



عبدالعزیز المنصور مترئسا أعمال الجلسة الثالثة ويبدو حمد المرزوق وعلي شلبي (اسامة ابوعطية)

بعد ظاهرة عالمية تركزت إلى الضفة المتبادلة بين البنك وعماله، حيث يعتبر التأمين المصرفي أقل تكلفة مقارنة بطرق التوزيع التقليدية، نظراً للتكلفة المنخفضة التي تتطلبها البنوك عند توسيع نطاق منتجاتها المصرفية لتشمل منتجات التأمين الأساسية، حيث تقل التكاليف عبر البنوك بحوالي 50٪ عنها في وسائل التوزيع الأخرى نظراً لاستخدامها شبكة فروعها، وقدرتها على استخراج المعلومات من قاعدة بيانات العملاء لديها بما يسهم في توفير الوقت على أسس صحيحة وتعمل وفق مبادئ ومعايير قادرة على تحقيق الكفاءة والعدالة والاستقرار في سوق التأمين.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.

## ضرورة رفع درجة

## التعاون بين القطاعين

## المصرفي والتأمين

## لتحقيق خدمات

## أفضل

## توقعات بزيادة أقساط

## التأمين خلال الفترة

## (2011 - 2015)

## بمعدل نمو سنوي

## مركب 17.1

## نمو السوق مرتبط

## بطبيعة المعالجات

## والإجراءات اللازمة

## لحل مشاكله وتوسيع

## نشاطاته

طريق طويل من التطور والنمو ويساعده في ذلك وجود عوامل ايجابية تؤثر على القطاع. وأوضح أنه من أجل الاستثمار الكامل للفرص المتزايدة فإنه لا بد من قيام الشركات بتطوير الوسائل التكنولوجية والموارد البشرية، وتعزيز إدارة الاستثمار ومهارات الاكتتاب. وأشار إلى ان وضع سوق التأمين يبرز كسوق متجزئ يعاني من مشاكل تنظيمية، مما يتطلب تأسيس هيئة مستقلة للرقابة على شركات التأمين مبنية على أسس صحيحة وتعمل وفق مبادئ ومعايير قادرة على تحقيق الكفاءة والعدالة والاستقرار في سوق التأمين.

## تسويق المنتجات

ولفت إلى ان نسبة ما يتم بيعه من التأمين على الحياة للأفراد من خلال الوكلاء بلغت 90٪ ونسبة مبيعات التأمين على الحياة المجموعات من خلال الوسطاء 80٪، ونسبة ما يتم بيعه من التأمين على غير الحياة بشكل مباشر من الشركات 40٪، ومن خلال السماسرة 20٪، ومن خلال الوكلاء 40٪، الامر الذي يعني انه لتطوير السوق يستلزم تطوير طرق بديلة ومكتملة لتوزيع منتجاته وخاصة المستحقة منها، لتتناسب مع طبيعة المنتجات وشرائح العملاء المستهدفين لتسويق المنتجات.

## دور البنوك

وأكد ان التأمين عبر البنوك

في ختام أعمال ملتقى الكويت الثاني للتأمين لليوم الثاني على التوالي، قدم رئيس مجلس الإدارة اتحاد مصارف الكويت حمد عبد المحسن المرزوق ورقة عمل شاملة حول التأمين المصرفي. وتضمنت الورقة الدور الذي تلعبه النظم المالية المتقدمة للبنوك في تقديم وتسويق وتمويل العقود التامينية المختلفة التي تتناسب مع حالة كل عميل في أي قطاع، حيث انه غالباً ما توجد شراكة إستراتيجية بين قطاعي التأمين والقطاع المصرفي إلى تعظيم مصلحة الطرفين في سوق التأمين المحلي.

وأكد خلال الورقة ان الوضع في الكويت تواجهه صعوبات ومشكلات شتى تجعل من الصعب في الوقت الحالي تحقيق الاندماج المطلوب فيما بين القطاعين مؤكدا ان المطلوب رفع درجة التعاون بين القطاعين المصرفي والتأمين لتحقيق خدمات أفضل.

ولفت السلي ان تحديد نوعية الشراكة سيسهم في توسيع نطاق الخدمة التامينية في المجتمع ويساعد قطاع التأمين على التوسع في خدماته المختلفة، ويرفع من القيمة المضافة التي يحققها كل من قطاع الخدمات التامينية والقطاع المصرفي بشكل عام. وأشار إلى ان الأوضاع الحالية لقطاع التأمين الكويتي تمثل في نمو غير مسبوق للقطاع منذ عام 1999، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بمعدل نمو سنوي مركب (13.46٪) في 11 عاماً حتى عام 2010، إلا أن إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها زاد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 11.92٪، ومن المتوقع أن تزيد أقساط التأمين خلال الفترة (2011 - 2015) بمعدل نمو سنوي مركب 17.1٪.

ولتقييم النمو المحتمل في سوق التأمين الكويتي، فإنه لا بد من التعرف على الأوضاع الحالية لهذه السوق من خلال إيراد بعض المؤشرات، وهي على النحو التالي:

● بإقارن حجم سوق التأمين الكويتي بحجم أسواق التأمين المتطورة في العالم، حيث بلغت قيمة الأقساط 184.2 مليون دينار فيما بلغت التعويضات 104.1 مليون دينار لتبلغ نسبة التعويضات إلى الأقساط نحو 56.2٪ في عام 2010.

● تشكل أقساط التأمين على غير الحياة نحو 80٪ من حجم السوق.

● تستحوذ الكويت على أقل من 0.02٪ من مجموع أقساط التأمين في العالم في عام 2010، مقابل 0.14٪ للإمارات، و0.11٪ للسعودية، وتأتي أميركا في المرتبة الأولى على مستوى العالم (26.9٪).

● تبلغ الحصص السوقية للكويت في سوق التأمين الخليجي نحو 5٪، وبلغ حجم السوق في دول الخليج 13.6 مليار دولار في عام 2010، فيما تسيطر الإمارات على 43٪، والسعودية على 34٪.

● وفقاً لكثافة التأمين، فقد بلغت 235 دولاراً فقط خلال عام 2010 (186.6 دولاراً للتأمين على الحياة، و48.9 دولاراً للتأمين على الحياة)، وهي تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بمعدل متوسط كثافة التأمين خليجياً (336.1 دولاراً)، وموطنها العالمي البالغ نحو 625.20 دولاراً، وتسجل دولة الإمارات أعلى مؤشر خليجياً وعربياً بنحو 1360 دولاراً.

● بلغ معدل نفدائ التأمين 0.5٪ في العام 2010 (0.4٪ للتأمين على غير الحياة، و0.1٪ للتأمين على الحياة)، وهي نسبة أيضاً ضعيفة مقارنة بمتوسط هذه النسبة على المستوى الخليجي (1.3٪) والأسواق الناشئة (7.3٪)، ومتوسط النسبة نحو 6.9٪، ومعدل الدول العربية تعاني من انخفاض هذه النسبة.

● سوق التأمين الكويتي يحتوي على عدد كبير من الشركات، الأمر الذي أدى إلى المزيد من المنافسة، وانخفاض متوسط نصيب التأمين من الأقساط.

## نمو سوق التأمين

وحول إمكانات النمو لسوق التأمين المحلي، قال المرزوق أن دور القطاع في المنظومة التنموية وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر يرتبط بطبيعة المعالجات والإجراءات اللازمة لحل مشاكل هذا القطاع لتعزيز نموه وتطوره وزيادة ربحيته وملاءته المالية وتوفير الضوابط والضمانات الكفيلة بتوسيع نشاطاته وقاعدته ومدى تطور النشاط الاقتصادي. وبين أن تحليل عدد من المؤشرات الأساسية يبرز تدني معدلات النفاد والكثافة وأن هناك إمكانية لنمو السوق في نحو واسع، حيث يعتبر الاقتصاد الكويتي واحدا من أكثر الاقتصادات حاجة إلى التأمين في العالم العربي وفي الأسواق الناشئة، وأن هذا السوق أمامه

# الجلسة الأولى تطالب شركات التأمين والمعيدة بالتحوط ضد العنف السياسي



..ولقطة للمشاركين في الجلسة الثانية

وتفجيرات بريطانيا وحرب تموز في لبنان. ولفت إلى أن هناك إعادة صياغة للعقد التأمين بين شركات التأمين والشركات المعيدة فيما يخص دول الربيع العربي خصوصاً إذا صاحب أعمال العنف نهب للثروات والممتلكات. كما تناولت الجلسة الثانية موضوع تأمين المركبات ماله وما عليه، برئاسة رئيس لجنة السيارات في الاتحاد الكويتي للتأمين حسين الشمري، الذي أشار إلى أن خسائر شركات التأمين من التأمين على السيارات كبيرة ولربما يبلغها تفوق ما يمكن من خلاله انتشار دول من فقرها.

في جانبه، قال مساعد المدير العام في الإدارة العامة للمرور المعيد سبيل المثال أحد 11 سبتمبر، التي كلفت شركات التأمين خسائر بقيمة 31.7 مليار دولار. واستعرض بعض المصطلحات الجديدة في شركات التأمين بعد الحراك الشعبي في دول الربيع العربي، مستعرضاً خسائر بعض شركات التأمين والشركات المعيدة للتأمين في دول هذا الدول، مشيراً إلى أن هناك أحداثاً فردية قد كلفت بعض الدول الكثير، وعلى سبيل المثال اغتيال مصطفى القامح في الأردن



جانب من الجلسة الاولى

تعويضات للأضرار التي لحقت بالممتلكات الخاصة بهم خلال هذه الفترة. وأشار الزهيري إلى أن إجمالي المطالبات التي تقدم بها العملاء لشركات التأمين نتيجة للأحداث التي برمت بها البلاد خلال هذه الفترة بلغت قيمتها 200 مليون دولار. وكشف الزهيري عن أن شركات التأمين المصرية قامت بسداد ما قيمته 800 مليون جنيه (133 مليون دولار تقريبا) للعملاء الذين تضرروا من جراء هذه الحوادث، من جانبه، تحدث من شركة ناسكو جورج بطار عن مخاطر العنف السياسي في بعض دول العالم، التي كلفت شركات التأمين في العام الماضي العشر الماضية الكثير من الأموال، وعلى سبيل المثال أحد 11 سبتمبر، التي كلفت شركات التأمين خسائر بقيمة 31.7 مليار دولار.

وأشار السلي ان العديد من البنوك الكويتية اجهت لتبني استراتيجيات جديدة للعمل المصرفي الشامل والمبتكر تسعى من خلالها إلى تقديم باقة من المنتجات المالية الشاملة، حيث قامت بإبرام اتفاقيات توزيع مع شركات تأمين وطنية واجنبية تتمكن من تقديم وثائق تأمين تتناسب مع عملائها، كما استطاعت أن تجتذب شريحة من العملاء وتسوق لهم تغطيات تامينية، إلا أنه من الملاحظ أن حجم هذه الخدمات لم يصل بعد إلى مستويات التأمين المصرفي لدى بعض دول المنطقة. ولا تتوافر أي بيانات عن حجم التأمين المصرفي في الكويت.